

Distr.
GENERAL

E/CN.3/1997/3/Add.1
8 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة التاسعة والعشرين

١٠ - ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المشاكل الحرجة في الإحصاءات الاقتصادية

تقرير عن مشاكل حرجة مختارة في الإحصاءات الاقتصادية

مذكرة من الأمين العام

مقدمة

١ - طلب الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق في دورته الثامنة عشرة (نيويورك، ١٦-١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦) من الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة أن تعمل مع البنك الدولي وبالتشاور مع البلدان لتحديد اختصاصات ملائمة لإجراء استعراض شامل لبرنامج المقارنات الدولية (E/CN.3/1997/19، الفقرة ٢٤). وترد الاختصاصات المطلوبة في المرفق. وقد قامت الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة بوضعها بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعة الأوروبية بعد إجراء مشاورات مع خبراء من دولتين عضوين هما النمسا والولايات المتحدة الأمريكية.

٢ - ولعلم الدول الأعضاء في اللجنة الإحصائية، قام المكتب الإحصائي للجماعة الأوروبية مؤخرا بإجراء تقييم متعمق لبرنامج المقارنات الدولية الإقليمي الأفريقي، توجد نتائجه في تقرير أصدره المكتب الإحصائي للجماعة الأوروبية. وبالإضافة إلى ذلك فقد قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بإبلاغ الوكالات الأخرى لتنسيق برنامج المقارنات الدولية بأنها شرعت في إجراء استعراض للبرنامج المشترك بين المكتب الإحصائي للجماعة الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمتعلق بتبادل القوة الشرائية. وتعتبر الاختصاصات التي تستخدمها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى حد

E/CN.3/1997/1 *

كبير هي نفس الاختصاصات المتعلقة بالتقييم العالمي لبرنامج المقارنات الدولية الواردة في المرفق. وتعتزم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الاستعانة بخبير استشاري لإجراء استعراضها في عام ١٩٩٧.

٣ - وترى وكالات تنسيق برنامج المقارنات الدولية، وهي الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعة الأوروبية أنه إذا كانت اللجنة الإحصائية تود إجراء استعراض لبرنامج المقارنات الدولية، فعليها أن تجري ذلك بعد إنجاز الاستعراض المذكور أعلاه الذي ستجريه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لبرنامجها الإقليمي لتعادل القوة الشرائية. وبهذه الطريقة يمكن توسيع استعراض اللجنة ليشمل برنامج المقارنات الدولية العالمي بأكمله. كما يقترح (أ) أن يقوم رئيس اللجنة الإحصائية بتعيين لجنة توجيهية للإشراف على عمل الخبير الاستشاري (الخبراء الاستشاريين) الذي سيوكل إليه إجراء استعراضها؛ (ب) اختيار خبراء استشاريين بواسطة اللجنة التوجيهية من قائمة قصيرة بالمرشحين الذين يمكن أن تقترح أسماءهم الوكالات المنسقة لبرنامج المقارنات الدولية المذكورة أعلاه ويمكن أن تشمل الخبير الاستشاري الذي يقوم باستعراض منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويمكن تقديم قائمة الخبراء الاستشاريين المحتملين إلى رئيس الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة إذا قررت اللجنة إجراء عملية تقييم برنامج المقارنات الدولية. ويمكن أن يبدأ التقييم في النصف الثاني من عام ١٩٩٧ كما يمكن تقديم التقرير الكامل الخاص به إلى الفريق العامل في دورته العشرين في عام ١٩٩٨.

٤ - سوف يعتمد تنفيذ التقييم العالمي لبرنامج المقارنات الدولية على توفير الأموال الكافية.

نقاط للمناقشة

٥ - يُطلب من اللجنة الإحصائية التعليق على الاختصاصات المقترحة للتقييم العالمي لبرنامج المقارنات الدولية وربما تود أن تنظر في إمكانية وكيفية إجراء التقييم. ومطلوب من اللجنة بصفة خاصة أن توفر التوجيه بشأن القضايا المحددة التالية:

(أ) هل توافق اللجنة على الاختصاصات المقترحة؟

(ب) هل توافق اللجنة على الاستراتيجية المذكورة أعلاه لإجراء التقييم؟

المرفق

الاختصاصات المتعلقة بالاستعراض العالمي لبرنامج المقارنات الدولية

الاتجاه العام لعملية التقييم

١ - إجراء تحليل شامل للمشاكل المفاهيمية والفنية ذات الصلة ببرنامج المقارنة الدولية، وكذلك ملاءمة إطار عمله التنظيمي العام. ووضع مخطط لاستراتيجية للتحسين، واقتراح خطوات عملية لتنفيذه التدريجي. وتقدير الآثار المترتبة في الموارد من تدابير التحسين المقترحة. ووضع موجز للنتائج وتقديمها في تقرير.

قضايا خاصة ينبغي معالجتها

٢ - وضع معايير موضوعية يمكن بناء عليها قياس صلاحية نتائج برنامج المقارنات الدولية. وإجراء تقييم أساسي لدقة وجودة بيانات تعادل القوة الشرائية استناداً إلى تلك المعايير.

٣ - إجراء استعراض عام لأوجه الاستخدام التحليلي التي تستخدم فيها نتائج برنامج المقارنات الدولية عادة. وفحص دقة تقديرات برنامج المقارنات الدولية المتاحة للأغراض التحليلية، ولا سيما ممارسة استخدام بيانات تعادل القوة الشرائية للتجميع الشامل للبلدان للحصول على معدلات النمو على صعيد المجموعات وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتحديد المجالات التي تكون بيانات تعادل القوة الشرائية فيها أداة تحليلية مفيدة. وتحديد أوجه الاستخدام التحليلية التي يمكن تحقيقها عن طريق التعبئة القصوى للمعلومات ومجموعات البيانات المتعلقة بالأسعار والإنفاق والتي تقدمها حالياً البلدان المشتركة في عمليات تعادل القوة الشرائية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ووضع قائمة بأوجه النقص والقيود التي يجب التغلب عليها لتعزيز القدرة التحليلية لنتائج برنامج المقارنات الدولية وتقييم جدوى تحقيق التحسينات.

٤ - دراسة إمكانية تعزيز الأسس الفنية للبرنامج وتقييم ملاءمة المناهج التطبيقية في المقارنة بين البلدان المتباعدة. وتحديد القضايا الفنية المستعصية وتحديد مجالات المشاكل التي ينبغي أن يركز عليها مزيد من البحث لبناء الثقة في الأرقام. وتحديد الفوائد المتوقعة من توليد المزيد من النتائج القوية بمعالجة قضايا مثل ملاءمة تصميم العينات، واختيار أساليب التجميع، ومعالجة الاختلاف في النوعية والنواتج المتقدمة تكنولوجياً، والتوازن بين ممارسة اجتهاد الخبراء وتطبيق الأساليب الإحصائية العلمية، ومجالات الاهتمام الأخرى.

٥ - تقصي الخيارات الكفيلة بجعل البرنامج أقل استخداماً للموارد دون المخاطرة بفقد المعلومات أو الإضرار بالجودة. واقتراح إدخال نهج وتغييرات تنفيذية عملية توفر للبلدان مكاسب مباشرة من اشتراكها

وتخفف من أعبائها. وبيان جدوى نتائج برنامج المقارنات الدولية على الصعيدين الوطني والدولي. والبحث عن سبل لزيادة استخدام المعلومات المتعلقة بمؤشر أسعار الاستهلاك على الصعيد الوطني لتلبية الاحتياجات من بيانات برنامج المقارنات الدولية بالرغم من وجود اختلافات في أهداف قياس البرنامجين.

— — — — —